

مجلة نسوية تصدر بشكل غير دوري

العدد 02 الجزء الأول أبريل 2025

www.faridamagazine.com

ترجمة ملحق مع العدد



حتى لا نتجاهل الطبقة

إعادة الإنتاج الاجتماعي للعمل والطبقة العاملة العالمية

ترجمة: راشد عبد الوهاب

تيثي بهاتاشاريا

حتى لا نتجاهل الطبقة: إعادة الإنتاج الاجتماعي للعمل والطبقة العاملة العالمية*

تيثي بهاتاشاريا**

ترجمة: راشد عبد الوهاب***

”وبالتالي فإن قوة العمل هي سلعة يبيعها مالكوها، الذي هو العامل المأجور لرأس المال. لماذا يبيعها؟ كي يستطيع أن يعيش.“
كارل ماركس - العمل المأجور ورأس المال

منذ بداية تشكلها، وبالتحديد منذ نهايات القرن العشرين، ظلت القوى العاملة تواجه تحدياً هائلاً - كيف يُمكنها أن تتخطى كل انقساماتها لتبدو في نهاية الأمر بحالة جيدة، وفي هيئة قتالية مكتملة لتتمكن من الاطاحة بالرأسمالية.[1] وبعد أن فشلت نضالات الطبقة العاملة العالمية في التغلب على هذا التحدي، أضحت الطبقة العاملة نفسها هدفاً لمدى واسع من الإدانات على مستوى النظرية والممارسة. اتخذت هذه الادانات في أغلب الأحيان، شكل بيانات، أو تنبؤات تحدث عن زوال الطبقة العاملة، أو ببساطة تجادل بأن الطبقة العاملة لم تعد تصلح عاملاً للتغيير. بجانب ظهور مرشحين آخرين مثل - النساء، الأقليات العرقية/الإثنية، الحركات الاجتماعية الجديدة، ومجتمع “الناس” المتمردين بلا أطر، على سبيل المثال لا الحصر، هؤلاء جميعاً ظهروا بوصفهم بدائل محتملة لتلك التي أرتبط بها الافتراض المسبق أنها محتضرة/إصلاحية أو ذكورية وإقتصادية. ألا وهي الطبقة العاملة.

ما تحمله العديد من هذه الإدانات كصفة مشتركة، هو سوء الفهم المشترك،



بالتحديد، لما هي الطبقة العاملة في الحقيقة. بدلاً عن الفهم المعقد للطبقة، والذي اقترحته تاريخياً النظرية الماركسية، التي تفصح عن رؤية لقوة الطبقة العاملة المتمردة. القدرة على تجاوز الفئات القطاعية، فانتقادات اليوم، تتكئ على نظرة شديدة الضيق للطبقة العاملة والتي يكون فيها العامل هو ببساطة الشخص الذي لديه نوع محدد من الوظائف.

في هذه المقالة، سوف أدحض هذا المفهوم الزائف للطبقة بإستعادة الرؤى الماركسية الأساسية حول تشكُّل الطبقة التي تم تغييبها عبر أربعة عقود من النيوليبرالية والهزائم العديدة للطبقة العمالية العالمية، سأجادل بأن المفتاح الأساسي لتطوير فهم وافي وحركي للطبقة العاملة هو إطار إعادة الإنتاج الاجتماعي. عند التفكير حول الطبقة العاملة، من الضروري أن نضع في الاعتبار أن العمال لديهم وجود خارج مكان العمل، لذلك تكمن التحديات النظرية في فهم العلاقة بين هذا الوجود وذلك الذي يمثل حياتهم الإنتاجية تحت الهيمنة المباشرة من قبل الرأسمالي. العلاقة بين هذين الفضائين ستساعدنا في تدارس/اعتبار الاتجاهات الاستراتيجية للصراع الطبقي. ولكن قبل المضي قُدماً، نحن بحاجة لأن نبدأ من أول البداية، وهي، من نقد كارل ماركس للإقتصاد السياسي، بما أن جذور المفهوم المحدود للطبقة العاملة السائد اليوم، تعود في جزء كبير منها إلى الفهم المحدود بذات القدر للإقتصاد نفسه.

الإقتصاد

إن الإدعاءات التي تقول بأن الماركسية اختزالية أو اقتصادية ليست ذات معنى إلا لو قرأ أحدهم الإقتصاد بوصفه قوى سوق محايدة تحدد مصير الناس بالصدفة، أو بمنطق أن بيروقراطيو النقابات الذين ينحصر فهمهم للعمال العاملين بأجر. دعونا هنا نتعامل في الأول مع لماذا هذه النظرة المحدودة للاقتصاد هي شيء لطالما كان ماركس ينتقده. مساهمة ماركس في النظرية الاجتماعية ليست بسيطة إلى حد حصرها في أسس المادية التاريخية للحياة الاجتماعية، ولكنها توضح أنه لأجل

الوصول إلى هذه الأسس المادية يتعين على المادي التاريخي أن يستوعب أولاً أن الواقع ليس كما يبدو عليه. [2] الـ"اقتصاد"، كما يبدو لنا، هو الفضاء الذي تُنجز فيه يوم عمل شريف وننال أجراً عليه، ربما تكون بعض الأجور متدنية، وبعضها الآخر مرتفع. ولكن المبدأ الناظم لهذا الـ"اقتصاد" هو أن الرأسمالي والعامل/ة كائنان متساويان ينخرطان في معاملة متساوية: عمل العامل/ة مقابل أجر من صاحب العمل. وفقاً لماركس، بينما يعتبر هذا الفضاء "هي في واقع الأمر جنة عدن فعلية لحقوق الإنسان الطبيعية، فلا يسود فيها غير الحرية، والمساواة، والملكية، وبنظام الحرية." بجرة القلم الواحدة هذه يزلزل ماركس أركان إيماننا بالدعائم الأساسية للمجتمع الحديث المتمثل في: حقوقنا القانونية. ماركس لا يقترح أن الحقوق القانونية التي نحملها كذوات متساوية غير موجودة، أو خيالية، ولكنه يقول أن مثل هذه الحقوق مقيدة بارتباطها بعلاقات السوق. المعاملات بين العمال/ات والرأسماليين تأخذ طابع - بقدر ما يتم النظر إليها من وجهة النظر المطلقة لتبادل السوق- التبادل الحر بين متساويين قانوناً. لا يجادل ماركس بأنه ليس هنالك حقوق قانونية، ولكنه يجادل بأنها تغطي بقناعها واقع الاستغلال.

إذن ما نفهمه بصفة مشتركة على أنه الـ"اقتصاد" هو مجرد سطح، فما هو السر الذي استطاع رأس المال أن يخفيه منا؟ إنه العمل البشري، ذلك الذي يعتبر مُحركَه الأساس، وبمجرد أن نستعيد، متبعين ماركس، هذا العمل بوصفه مصدر القيمة في ظل الرأسمالية وأيضاً بوصفه التعبير عن جوهر الحياة الاجتماعية للإنسانية، نكون قد أعدنا للعملية الـ"اقتصادية" مكوناتها الفوضوي، الحسي، الجندري، العرقي، وغير المنضبط: الكائن الحي البشري القادر على إتباع الأوامر، والتلاعب بها بذات القدر.

الإقتصاد بوصفه علاقة اجتماعية

إن التركيز على "الاقتصاد" السطحي (المتعلق بالسوق) وكأنه هو الواقع الوحيد، يغيب عمليتين مرتبطتين:



- 1 . الفصل بين الـ"سياسي" والـ"اقتصادي" وهي السمة المميزة للرأسمالية.
- 2 . العملية الحقيقية للهيمنة/الاستغلال التي تحدث بمعزل عن/ خارج ميدان التبادل المتساوي.

العملية الأولى تضمن أن أفعال الإستيلاء بواسطة الرأسمالي تظهر متدثرة بأكملها بعباءة الاقتصاد، لا يمكن فصلها من عملية الإنتاج نفسها. كما شرح الين ميكسين وود: "لذا.. حيث يمكن أن يُتَصَوَّر المنتجين السابقين [ما قبل رأسماليين] كمن يناضلون من أجل أن يحافظوا على ماهو حق لهم، فإن بنية الرأسمالية تحت العمال على أن يتصوروا أنفسهم كمن يناضلون من أجل أن ينالوا قسمة مما هو حق لرأس المال، أجر مجزي "في مقابل عملهم" [3]. ولأن هذه العملية تجعل من فعل الاستغلال أمراً غير مرئي/مخفي، لذلك يجد العامل نفسه عالقاً في ميدان المساواة القانونية ذاك، يفاوض بدلاً عن أن يُسائل نظام الأجور نفسه.

بيد أن العملية المتخفية الثانية التي تمثل محور ارتكاز الحياة الاجتماعية حيث نغادر ميدان المساواة القانونية البينتامي ونتجه مباشرة نحو ما أسماه ماركس بـ "المسكن الخفي للإنتاج".

فذلك الذي كان من قبل مالك النقد، يتبخر الآن في المقدمة كرأسمالي، ومالك قوة العمل يسير في أعقابه كتابع، الأول يتسم بتكلف وتبدو عليه سيما رجل أعمال خطير الشأن مستغرق في شؤونه، والثاني مذعور متردد مثل إنسان يأتي بجلده إلى السوق وليس أمامه سوى المدبغة. [4]

يشدد ماركس هنا على معكوس "الاقتصادي" أو "التجارة الحرة السوقية" كما يسميه. إن ماركس يدعونا للنظر إلى الاقتصاد بوصفه علاقة اجتماعية: علاقة تتضمن هيمنة وإكراه حتى لو سعت الأشكال القانونية والمؤسسات السياسية إلى تغييب ذلك.

دعونا نقف قليلاً هنا، لنعيد استذكار الثلاث إدعاءات الأساسية حول الاقتصاد حتى الآن. الأول، أن الإقتصاد كما نراه، وفقاً لماركس، هو سطح ظاهري، الثاني، هو أن هذا السطح الظاهري منقوع في بلاغة من المساواة والحرية، ويُخفي موطناً خفياً حيث تسود فيه الهيمنة والاكراه، تلك العلاقات التي تُشكل محور ارتكاز

الرأسمالية، والثالث أن الاقتصاد هو أيضاً علاقة اجتماعية، وهي التي تمثل القوة الضرورية لسريان هذا الموطن الخفي - لإخضاع العامل لأنماط من الهيمنة - والتي هي بالضرورة قوة سياسية.

الغرض من هذا الإكراه والهيمنة، والذي يمثل جوهر الاقتصاد الرأسمالي بالنظر إليه كعلاقة اجتماعية، هو جعل العامل ينتج أكثر من قيمة قوة عمله، "قيمة قوة العمل" يخبرنا ماركس، "هي قيمة وسائل العيش الضرورية للإبقاء على مالکها (أي العامل)" [5]. القيمة الإضافية التي ينتجها خلال يوم العمل يستحوذ عليها بواسطة رأس المال كفاوض قيمة. وشكل الأجر ليس سوى القيمة الضرورية لإعادة إنتاج العامل لقوة عمله.

من أجل توضيح كيف تتم هذه السرقة يومياً، يشرح لنا ماركس مفاهيم وقت العمل الضروري ووقت العمل الفائض. وقت العمل الضروري هو ذلك الجزء من يوم العمل الذي يقوم فيه المنتج المباشر، عاملنا/عاملتنا، من كسب قيمة مكافئة لما تحتاجه لإعادة إنتاج قوة عملها، وقت العمل الفائض، هو المتبقي من يوم العمل حيث تصنع فيه قيمة إضافية لرأس المال.

تشكل هذه المجموعة من الفئات المفاهيمية التي يقترحها ماركس هنا ما يُعرف عمومًا بنظرية العمل للقيمة. في هذه المجموعة، الفئتين الأساسيتين اللتين يجب الانتباه لهما بالتحديد هما (أ) قوة العمل نفسها: تكوينها، انتشارها، إعادة إنتاجها، واستبدالها بصفة نهائية، و (ب) مكان فضاء العمل بمعنى آخر مسألة العمل في نقطة الإنتاج.

قوة العمل: "السلة الفريدة" وإعادة إنتاجها اجتماعياً

يُقدم ماركس مفهوم قوة العمل بقدر كبير من التآني والاسهاب، قوة العمل في فهم ماركس هي قدرتنا على العمل. "نقصد بقوة العمل، مقدرتنا على العمل" يوضح ماركس، "وينبغي أن يُفهم من تعبير قوة العمل أو القدرة على العمل على أنه جماع القدرات الجسدية والذهنية الموجودة في إهاب الكائن البشري، في شخصه



الحي، والتي يستخدمها حيثما يقوم بإنتاج قيمة استعمالية أياً كانت خصائصها. [6] من الواضح أن القدرة على العمل صفة عابرة للتاريخ يمتلكها البشر بغض النظر عن التكوين الاجتماعي الذي ينتمون إليه. إلا أن ما يميز الرأسمالية هو أنه في ظل هذا النظام الإنتاجي فقط، يُعْمَم إنتاج السلع في جميع أنحاء المجتمع، ويصبح العمل المُسلَّع، المُتاح للبيع في السوق، هو أسلوب الاستغلال السائد. [7] وهكذا، في ظل الرأسمالية، ما يُعْمَم في صورة سلعة هو القدرة البشرية. في عدة مقاطع، يشير ماركس إلى هذا بالوحشية التي يستحقها هذا التشويه للذات: "إن مالك قوة العمل، بدلاً من أن يتمكن من بيع السلع التي حوّل فيها عمله إلى شيء، يجب أن يُجبر على عرض قوة العمل ذاتها، التي لا توجد إلا في جسده الحي، للبيع كسلعة". [8]

وفوق ذلك، ليس بوسعنا أن نتحدث عن قوة العمل إلا فقط عندما يستعمل العامل تلك المقدرات، أو أنها "تُصبح واقعاً فقط حينما يتم استعمالها، ويتم تفعيلها فقط من خلال العمل. [9] لذا يجب أن يتبع ذلك أن تنفق قوة العمل في عملية إنتاج السلع الأخرى، وبالتالي "مقدار محدد من العضلات، الأعصاب، الدماغ،.. الخ البشرية" المركب التقريبي لقوة العمل "يتم انفاقها/ استهلاكها، وهذه الأشياء ينبغي تعويضها واستبدالها". [10]

كيف يمكن استعادة قوة العمل؟ ماركس مبهم وملتبس في هذه النقطة:

إذا أدى مالك قوة العمل عمله اليوم، يتعين عليه أن يكون قادراً غداً على تكرار نفس العملية في نفس الشروط باعتبار الصحة والقوة. يتعين أن تكون وسائل معيشته كافية للمحافظة عليه في الوضع الطبيعي كفرد عامل. احتياجاته الطبيعية، مثل الغذاء والملابس، والوقود، والمسكن تتفاوت وفقاً للعوامل الجوية والخصائص الطبيعية الأخرى في بلده. في المقابل، عدد وحدود ما أَسْمِنَاهُ باحتياجاته الضرورية، وأيضاً الكيفية التي يتم بها توفيرها، هي ذاتها نتاج للتاريخ، وتعتمد بالتالي إلى حد كبير على مستوى التحضر المتحقق في ذلك البلد، وبالتحديد تعتمد على الشروط

والعادات والآمال التي تشكلت فيها طبقة من العمال الأحرار.^[11] وهنا نتعثر ونشعر بأن محتوى نقد ماركس غير ملائم لشكله. وهناك العديد من الأسئلة التي يثيرها المقطع أعلاه ثم يتركها دون إجابة.

منظري إعادة الإنتاج الماركسيين، والنسويات مثل ليز فوغل، لفتوا الانتباه إلى "إنتاج" الكائنات البشرية، في هذه الحالة، العامل، الذي يحدث بعيداً عن موقع إنتاج السلع. يريد منظرو إعادة الإنتاج الاجتماعي، ولهم الحق في ذلك، تطوير ما تركه ماركس دون أي مناقشة وتمحيص.

ماهي تداعيات قوة العمل المنتجة خارج دائرة إنتاج السلع، ولكنها في الوقت ذاته ضرورية وأساسية لتلك الدائرة؟ تاريخياً الموقع الأكثر استقراراً لإعادة إنتاج قوة العمل هو بالطبع وحدة القرابة الأساسية التي ندعوها بالأسرة. فهي تلعب دوراً أساسياً في إعادة الإنتاج البيولوجي - في صورة التعويض الجيلي (أجيال) للطبقة العاملة - وفي إعادة إنتاج العامل، من خلال الغذاء، والمأوى، والرعاية النفسية، لكي يكون جاهزاً ليوم العمل القادم. وكل من هاتين الوظيفتين تتحملهما النساء بشكل غير متناسب في ظل الرأسمالية وهي مصادر لقهر النساء في ظل النظام الرأسمالي.^[12]

ولكن الجزئية أعلاه بحاجة إلى المزيد من التطوير في عدة اعتبارات أخرى. قوة العمل، لوهلة، كما أوضحت فوغل، لا تجدد ببساطة في البيت، ولا هي دائماً ما يتم إعادة إنتاجها عبر الأجيال. يمكن أن تمثل الأسرة موقع التجديد الفردي لقوة العمل، ولكن ذلك لوحده لا يمكن أن يفسر "الشروط والعادات ودرجة الراحة" التي تنتجها الطبقة العاملة في أي مجتمع محدد. ما هي العلاقات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تتضمنها دائرة إعادة الإنتاج الاجتماعي؟ التعليم العام وأنظمة الرعاية الصحية، وسائل الترفيه في المجتمع، المعاشات والفوائد لكبار السن تشكل جميعها تلك العادات المحددة تاريخياً. بذات القدر، الاستبدال الجيلي من خلال انجاب الأطفال في وحدة القرابة الأولية الأسرية، على الرغم من أنه السائد، إلا أنه ليس السبيل الوحيد لاستبدال قوة العمل. الرق والهجرة نوعان من أكثر الطرق الشائعة التي



استخدمها رأس المال لاستبدال قوة العمل داخل الحدود القومية.

لنفترض أن سلة محددة من السلع (س) هي ضرورية لإعادة إنتاج عامل محدد. هذه السلة من السلع تحتوي على الغذاء، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية، ونحوها، والتي يستهلكها هذا العامل الافتراضي (أو ربما يقول البعض العالمي) لإعادة إنتاج نفسه. ولكن ألا تتباين محتويات ومقدار سلعة البضائع تلك بناء على عرق، جنسية، ونوع/جنس العامل؟ يبدو أن ماركس يعتقد ذلك. باعتبار مناقشته حول العامل/ة الأيرلندي واحتياجاته/احتياجاتها بالمقارنة مع العمال الآخرين. لو أن العمال/ات خفضوا استهلاكهم (بغرض التوفير)، يجادل ماركس، فإنهم حتماً ينحدرون بأنفسهم إلى مرحلة الأيرلندي، إلى تلك المرحلة من العمال المأجورين التي تصبح مجرد أدنى الاحتياجات الحيوانية، ووسائل العيش تبدو كأنها الهدف والغرض الوحيد لمبادلتهم مع رأس المال. [13]

سيكون لدينا سائحة أخرى لمناقشة سؤال الاحتياجات المتفاوتة وكيف تنتج أنواعاً مختلفة من قوى العمل لاحقاً، الآن فلنلاحظ ببساطة أن مسألة إعادة إنتاج قوة العمل ليس مسألة بسيطة بأي حال من الأحوال. كما هو واضح هنالك بالفعل تلميحاً بالطبيعة الكلية المعقدة، عندما نتمعن في تعبير ماركس "الموطن الخفي للإنتاج" وبداهته البنيوية حول "الإقتصاد" السطحي. الخطوط العريضة لطروحات ماركس الأصلية، والتي أثريت الآن من خلال إطار إعادة الإنتاج الاجتماعي لقوة العمل، فأصبحت التعريفات البرجوازية الضيقة للاقتصاد و/أو الإنتاج التي بدأنا بها معقدة تماماً بأشكال جذرية.

ما وراء الصورة ثنائية الأبعاد للمنتج المباشر الفرد المحبوس في العمل المأجور، بدأنا نلاحظ بروز أعداد لا تُحصى من الشعيرات الدموية للعلاقات الاجتماعية الممتدة بين مكان العمل، المنزل، المدارس، المشافي - المجتمع الأوسع بأكمله، ساهم في إنتاج هذه العلاقات واستدامتها العمل البشري/الإنساني بطرق متناقضة وفي الوقت عينه متكاملة. فلو أدركنا انتباهنا إلى هذه الشرايين العميقة لتجسد العلاقات

الاجتماعية، في أي مجتمع حقيقي اليوم، كيف يمكننا أن نفشل في ايجاد تلك الذات الفوضوية، متعددة الاثنيات، متعددة الأنواع الجنسية، متفاوتة القدرات، تلك المعروفة بالطبقة العاملة العالمية؟ توائم الإنتاج وإعادة الإنتاج.

من المهم في هذا الصدد توضيح أن ما أشرنا إليه أعلاه كمكانين منفصلين - (أ) فضاء إنتاج القيمة (نقطة الإنتاج) (ب) مكان إعادة إنتاج قوة العمل - ربما يكون فصلهما فقط لأجل التدقيق المكاني، ولكنهما في الحقيقة متحدين في كلا المعنيين التنظيري والفعلي/العملي. [14] هما شكلان تاريخيان معينان للظهور، تموضع فيهما الرأسمالية نفسها. في حقيقة الأمر، أحياناً، يمكن أن تجري العمليتان في نفس المكان. بالنظر إلى حالة المدارس العامة. فإنها تقوم بالوظيفتين معاً كأماكن عمل، أو نقاط إنتاج وأيضاً كأماكن يتم فيها إعادة إنتاج قوة العمل (للعمال المستقبليين) اجتماعياً. وكما في حالة المعاشات، كذلك الأمر في حالة الصحة العامة والتعليم، تخصص الدولة بعض التمويل لإعادة الإنتاج الاجتماعي لقوة العمل. فقط داخل المنزل تبقى عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي غير مدفوعة الأجر. مسألة المكانين المنفصلين ولماذا هما شكلان تاريخيان للظهور، هي مسألة مهمة، وتستحق أن نمضي بصدها بعض الوقت. سوء الفهم الشائع حول "نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي" والمتمثل في كونها تتحدث عن مكانين منفصلين وعمليتين منفصلتين للإنتاج: الاقتصادي والاجتماعي - غالباً تفهم كمكان العمل والمنزل. في هذا الفهم، ينتج العامل فائض قيمة في العمل، ولذلك هناك جزء من إنتاج مجمل ثروة المجتمع. وفي نهاية يوم العمل، لأن العامل/ة "حر" في ظل الرأسمالية، ينبغي على رأس المال التنازل عن التحكم في عملية إعادة تعويض أجيال العمال وبالتالي التخلي عن إعادة إنتاج قوة العمل.



بينما، لدى ماركس فهماً محدداً، وتصوراً لمفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعي.

أولاً، هذا المفهوم النظري نشره لجذب الانتباه لإعادة إنتاج المجتمع بصورة مجملة. ليس فقط لإعادة تعويض أجيال قوة العمل للعامل، أو إعادة إنتاج قوة العمل. هذا الفهم لمسرح الرأسمالية كمجمل، أمر مهم لأنه عند هذه النقطة من النقاش في رأس المال الجزء الأول، أوضح ماركس أنه بعكس الاقتصاد البرجوازي الذي ينظر إلى السلعة بوصفها الشخصية المركزية في السردية (العرض والطلب يحددان السوق)، العمل هو بطلها الرئيسي. لذلك ما يحدث للعمل - بالتحديد، كيف ينتج العمل القيمة، وبالتالي فائض القيمة - يشكل عملية الإنتاج الرأسمالية كاملة. "في مفهوم القيمة" يقول ماركس في (كتاب الغروندريسة/أسس نقد الاقتصاد السياسي) "إنكشف سر رأس المال" [15] إعادة الإنتاج الاجتماعي للنظام الرأسمالي - يستخدم ماركس هذا المصطلح لغرض توضيح إعادة إنتاج النظام - هو ليس فقط حول الفصل بين الميدان الاقتصادي والاقتصادي، ولكن حول كيف تشكل دفقات الإنتاج الرأسمالي شروط ما يسمى بالالاقتصادي. الـ "الاقتصادي" يتضمن من بين أشياء أخرى، ما هو نوع الدولة، المؤسسات العدلية والقانونية، وشكل الملكية في المجتمع - بينما هذه مشروطة ولكنها ليست دائماً محددة بواسطة الاقتصاد.

يفهم ماركس كل مرحلة محددة في تثمين رأس المال بوصفها لحظة من كل مركب، وهو ما قاده لأن يقول بوضوح في رأس المال: "إذ يجري اعتبارها لا بشكل معزول، إنما في مجرى تجديدها الذي لا يتوقف، فإن كل عملية إنتاج اجتماعي هي في الوقت عينه عملية إعادة إنتاج" [16] إن هذا النهج يتم توضيحه بشكل أفضل في كتاب مايكل ليبوفيتز "ما وراء رأس المال".

عمل ليبوفيتز هو تحليل بارع متكامل للاقتصاد السياسي لقوى العمل، والذي يوضح فيه أن فهم إعادة الإنتاج الاجتماعي للعمل المأجور هو ليس ظاهرة خارجية أو عرضية والتي يتعين أن تضاف إلى فهم الرأسمالية بصورة كاملة، ولكنها حقيقة

تكشف عن ميول داخلية مهمة للنظام. ليبوفيتز يدعو لحظة إنتاج قوة العمل بـ"اللحظة الثانية" للإنتاج بصورة عامة. هذه اللحظة "مختلفة/متميزة عن عملية إنتاج رأس المال" ولكن دورة رأس المال "من الضروري أن تتضمن دورة أخرى، هي دورة العمل المأجور". [17]

وكما يلخص ماركس الأمر، بشكل صحيح، وبشيء من الزخرفة:

عملية الإنتاج الرأسمالية من حيث طابعها المتواصل، أي من حيث إعادة الإنتاج، لا تنتج سلعةً فقط ولا فائض قيمة فقط، بل تنتج وتؤبّد العلاقة الاجتماعية بين الرأسماليّ والأجير. [18]

هنا يعني ماركس بإعادة الإنتاج الاجتماعي، إعادة إنتاج مجمل المجتمع التي تعيدنا إلى السلعة الفريدة، قوة العمل، التي تحتاج إلى أن يتم تجديدها واستبدالها بصورة شاملة بدون أن يكون هناك أي كسر أو تقويض لاستمرارية دورة الإنتاج وإعادة الإنتاج في مجملها.

هناك الكثير على المحك، كل من النظري والاستراتيجي على السواء، في فهم عملية إنتاج السلع وإعادة إنتاج قوة العمل كمتحدين. بالتحديد، (أ) نحن بحاجة إلى تجاهل ليس فقط إطار عمل الميدانين المنفصلين للإنتاج وإعادة الإنتاج، ولكن أيضاً (ب) بسبب أن إعادة الإنتاج مرتبطة داخل الرأسمالية بالإنتاج، نحن بحاجة لمراجعة إدراك الفهم العام بأن رأس المال يتخلّى عن التحكم في العامل عندما يغادر مكان العمل.

نظرياً إذا سلمنا بأن إنتاج السلع وإعادة الإنتاج الاجتماعي لقوة العمل ينتميان إلى عمليتين منفصلتين، حينها لن يكون لدينا تفسير لماذا يكون العامل تابعاً حتى قبل أن تحدث عملية الإنتاج.

لماذا يظهر العمل في كلمات ماركس "خجولاً، متردداً ومتراجعاً، كمن يحمل مخبئه بنفسه إلى السوق"؟ ذلك لأن لماركس رؤية وحدوية للعملية التي يوضح أن لحظة إنتاج السلعة البسيطة ليست بالضرورة هي لحظة نقطة ادخال منفردة لاستعباد



العامل. لذلك "في الواقع" يخبرنا ماركس، "ينتمي العامل لرأس المال ويضع نفسه للرأسمالي. وعبوديته الاقتصادية تتحقق عن طريق التوسط من خلال، وتستتر عبر التجديد الدوري للفعل الذي يتم بواسطته بيع نفسه، تغيير أسياده، وتقلبات أسعار السوق لعمله". [19]

ولكن هذه الصلة بين الإنتاج وإعادة الإنتاج، وامتداد العلاقة الطبقيّة على الأخير، تعني كما سنرى في الجزء التالي، أن الأفعال ذاتها التي تسعى عبرها الطبقة العاملة لتحقيق احتياجاتها الخاصة يمكن أن تكون موضعاً للصراع الطبقي. إعادة الإنتاج الممتدة: مفتاح الصراع الطبقي ما الذي يقيد العامل لرأس المال؟

في ظل الرأسمالية، بما أن وسائل الإنتاج (لإنتاج القيم الاستعمالية) مملوكة للرأسماليين، لا يستطيع العمال الحصول على وسائل معيشتهم إلا عبر عملية الإنتاج الرأسمالي - بيعه لقوة عمله للرأسمالي في مقابل الأجور التي يشتري بها ويتمكن من الحصول عبرها على وسائل معيشتهم.

هذا المخطط للعلاقة بين رأس المال والعمل يعتمد بشكل كبير على شيئين: (أ) أن العامل/ة يُجبر مكرهاً على الدخول في هذه العلاقة بسبب أن لديه احتياجات كإنسان لإعادة إنتاج حياته، ولكنه لا يستطيع أن يفعل ذلك بنفسه، لأنه منفصل من كل وسائل الإنتاج بواسطة رأس المال، و (ب) يدخل العامل/ة علاقات الأجر لاحتياجاته المعيشية، والتي لديها لنقل احتياجات "الحياة" (المعيشة) ارتباطات عميقة متكاملة مع عالم "العمل" (الإستغلال).

حتى الآن نحن تقريبا في منطقة لا جدال فيها من النظرية الماركسية. إلا أن التحديدات الدقيقة للعلاقات بين قيمة قوة العمل، واحتياجات العامل وكيف تؤثر بدورها على فائض القيمة، فهي ما غير متجادل عليها ولم يتم التنظير حولها بشكل كافٍ في رأس المال وهذا بالضبط ما سننفق فيه ما تبقى من هذا القسم. دعونا نعيد زيارة تلك اللحظة في رأس المال حيث يكون حتى الاستهلاك الفردي للعامل

هو أيضاً جزءاً من دورة رأس المال لأن إعادة إنتاج العامل، كما يسميها ماركس، "عامل من عوامل إنتاج وإعادة إنتاج رأس المال".

الفرضية المركزية التي يقدمها لنا ماركس حول قوة العمل هي أن قيمة قوة العمل تحدد على أنها "قيمة الاحتياجات الضرورية لإنتاج، وتطوير، والمحافظة على، واستدامة القوة العاملة". [20] ولكن هنالك أمر إضافي لهذه المعادلة. لغرض اجراء مناقشة منطقية (في مقابل التاريخية) يعامل ماركس معايير تلك الضروريات كثابت: "في بلد معين في فترة زمنية معينة، متوسط مقدار وسائل العيش الضرورية للعامل هي معطيات معلومة". [21] في رأس المال تؤخذ قيمة قوة العمل بالاستناد إلى أسس الاحتياجات الضرورية (u) كقيمة ثابتة والتغيرات في سعر قوة العمل منسوبة إلى دخول الآلات و/أو ارتفاع وانخفاض العرض والطلب على العمال في سوق العمل.

كما أوضح ليبوفيتز، أخذ هذه الفرضية المنهجية كحقيقة سيضع ماركس في وضع هو الأقرب إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين التقليديين: بتأييده لصيغة أن تغيرات العرض في سوق العمل وإدخال الآلات هي التي تعيد ترتيب سعر العمل وقيّمته، بالضبط كما تعمل في جميع السلع الأخرى.

ولكن هنالك سبب لإعتبار قوة عمل العامل سلعة فريدة بواسطة ماركس، بخلاف فلنقل السكر والقطن. في حالة العمل، هناك عملية معكوسة يمكن أن تحدث: قيمة قوة عمله يمكن أن يتم تكييفها مع السعر، بدلاً عن الطريق الآخر. يمكن للعامل أن يكيف (تخفيض أو زيادة) احتياجاته لتناسب مع ما يناله من أجور. وفقاً لـ (ليبوفيتز) ماركس ليس لديه مفهوم معمّم حول الأجور الثابتة الحقيقية (وسائل العيش) ولكنه فقط يتبناها كـ "افتراض يبدو منهجياً". [22] بخلاف الاقتصاديين السياسيين البرجوازيين، دائماً ما يرفض ماركس "النزعة نحو معاملة احتياجات العمال كشيء محدد طبيعياً وغير قابل للتغيير". لقد كان خطأ فادحاً أن نتصور أن مستوى العيش الكفاف بوصفه "مقداراً لا يمكن تغييره - والذي في نظرهم (الاقتصاديين البرجوازيين) يتم تحديده كلية بالطبيعة وليس بالمرحلة الراهنة من



التطور التاريخي، والتي هي نفسها مقدار يخضع للعديد من التقلبات“ [23] ليس ثمة شيء أكثر اغتراباً من ماركس، يشدد ليبويتز أكثر من “الاعتقاد بوجود مجموعة ثابتة من الضروريات“ [24]

فلنضع في اعتبارنا سيناريو حيث معيار الضرورة (ص) ثابت كما يقول ماركس، ولكن هناك زيادة في الإنتاجية (ع). في هذه الحالة تكون قيمة مجموعة بضائع و سلع الأجر (سلة السلع الأصلية (س))، سوف تقع بذلك مقللة من قيمة قوة العمل. في هذا السيناريو يقول ماركس أن قوة العمل “سوف لن يتغير سعرها“ ولكن “ستزيد عن قيمتها“. وهذا يعني أنه بالمزيد من نقود الأجور تحت تصرفهم يمكن للعمال أن يذهبوا لشراء العديد من البضائع أو الخدمات التي تلبى احتياجاتهم. ولكن وفقاً لـ ليبويتز، هذا الأمر لا يحدث مطلقاً. بدلاً عن ذلك تنحو نقود الأجور إلى أن تتكيف مع الأجور الحقيقية، والرأسماليين بذلك لديهم القدرة على تحقيق الفائدة من قيمة العمل المخفضة. ليبويتز، يشرع بعد ذلك في توضيح لماذا يكون المستفيد من هذا السيناريو هم الرأسماليين بدلاً عن العمال. باختصار، يشير إلى أن معيار الضرورة (ي) ليس ثابتاً، ولكنه في الواقع “تم فرضه من خلال الصراع الطبقي“. هكذا، بزيادة الإنتاجية (ع) ونقصان قيمة بضائع الأجور التي توفر متسع من ميزانية العمال يتجرأ الرأسماليين لمحاولة تقليل نقود الأجور لأخذ المكسب لأنفسهم في شكل فائض القيمة“ [25] ولكن بمجرد أن نرى أن معيار الضرورة متغير، ويمكن تحديده من خلال الصراع الطبقي حينها يبدو واضحاً أن الطبقة العاملة تستطيع أن تقاتل في هذه الجبهة أيضاً. في الحقيقة، هذه واحدة من عواقب، وتبعات فهم المعنى الموسع الذي يكون فيه الاقتصادي هو في الواقع مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي يتخللها الصراع من أجل سلطة الطبقة.

بمجرد اعترافنا بالصراع الطبقي كأحد مكونات علاقات الإنتاج، يصبح من الواضح، كما يوضح لنا، ليبويتز، أن هناك “لحظتين مختلفتين للإنتاج“ وتتشكلان من هدفين مختلفين، ومنظورين مختلفين لقيمة قوة العمل: بالنسبة لرأس المال، قيمة قوة العمل هي الوسائل التي تحقق هدفه في فائض القيمة. بينما بالنسبة للعامل

بأجر، هي الوسائل التي تحقق هدفه في التطور والتنمية الذاتية". [26] وإعادة الإنتاج، باختصار، هو موضع للصراع الطبقي. ولكن هذا الصراع يتسم ببعض التوجهات المتناقضة. على سبيل المثال، في جانب، منسق عملية الإنتاج، الطبقة الرأسمالية تسعى لتحديد احتياجات واستهلاك الطبقة العاملة. بينما في الجانب الآخر، ولضمان التحقق الثابت والمستمر لفائض القيمة، يجب على رأس المال أن يخلق احتياجات جديدة للطبقة العاملة بوصفهم مستهلكين وبالتالي "الإيفاء" بهذه الاحتياجات الجديدة من خلال سلع جديدة. نمو احتياجات العمال في ظل الرأسمالية هو بالتالي شرط متأصل في الإنتاج الرأسمالي وتوسعه.

تعقيدات إضافية في هذا الصراع الطبقي حول شروط الإنتاج تتمثل في أن نمو/زيادة احتياجات العمال ليست عالمية ولا مطلقة. فموقع الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي هو موقف نسبي، بعبارة أخرى في علاقة مع الطبقة الرأسمالية. لذلك فإن أي تغيرات في الاحتياجات وفي مستوى رضا العمال هو أيضاً نسبي، بالتغير نفسه للرأسماليين. يستخدم ماركس المثال الذي لا يُنسى عن كيف يكون تصور حجم المنزل (مدى كبره، أو صغره) يتناسب مع حجم المنازل المحيطة به. [27] لذلك جيل واحد من الطبقة العاملة يمكن أن يكسب بشروط مطلقة، أكثر من الجيل السابق له ولكن في ذات الوقت مستوى رضاهم لن يكون مطلقاً مثل جيل الرأسماليين، الذين سيكون لديهم دوماً أكثر. بما أن النمو في احتياجات العمال حينها جزء من عملية تثمين رأس المال واكتفاءهم لا يمكن أن يحدث داخل إطار عمل النظام، النضال بواسطة العمال لتحقيق اكتفاء في احتياجاتهم هو أيضاً جزء متأصل ومتكامل ضمن النظام.

فإذا قمنا بتضمين الصراع من أجل أجور أعلى (لتحقيق اكتفاء في زيادة الاحتياجات المضردة) في مناقشة رأس المال فهل هو إضافة خارجية وبالتالي انتقائية للماركسية؟ خبرنا ليبويتز أن الأمر ليس كذلك.

ما يضعه لنا رأس المال في مسار إعادة إنتاج رأس المال. يمثل ماركس حركة رأس المال كدائرة :

$$C - M - (Lp, Mp) - P - C - M$$

النقود (M) يتم تبادلها بالسلع (C) وهي مزيج من أ/ وسائل الإنتاج (MP) و ب/ قوة



العمل (Lp). هذان العنصران يمتزجان من خلال الإنتاج الرأسمالي (P) لإنتاج سلع جديدة وفائض قيمة (C) ليتم مبادلتهما مقابل مقدار أكبر من النقود (M). هذه الدورة مستمرة ومكتملة ذاتياً، وتتحكم في أي عناصر خارجية.

ولكن ماذا عن دورة إعادة إنتاج العمل المأجور؟

فردانية قوة العمل تتمثل في حقيقة أنها بالرغم من أنها لا تنتج ولا يعاد إنتاجها بواسطة رأس المال، والأمر الحيوي لدائرة الإنتاج الخاصة برأس المال. في رأس المال ماركس لا يضع تنظيراً لهذه الدورة الثانية ولكنه ببساطة يلاحظ أنها "المحافظة على وإعادة إنتاج الطبقة العاملة يبقى شرطاً ضرورياً لإعادة إنتاج رأس المال"، وذلك "الرأسمالي يمكن أن يترك الأمر للعامل ليقوده بنفسه الحفظ والزيادة". وهنا حيث يجادل ليبويتز بأنه يتعين الاعتراف بوجود دورة مفقودة من الإنتاج وإعادة الإنتاج، تلك التي تتعلق بقوة العمل. ربما كان يتعين على ماركس التطرق لهذه المسألة في الأجزاء المتأخرة من رأس المال، ولكنها بقيت غير مكتملة مثل "الكتاب المفقود عن العمل المأجور".

بمجرد أن تكتمل نظرياً الدوريتين: تلك المتعلقة بإنتاج وإعادة إنتاج رأس المال والمتعلقة بقوة العمل، السلع نفسها تكشف عن وظيفتها المزدوجة. السلع المنتجة في ظل الإنتاج الرأسمالي هي كل من وسائل الإنتاج (يتم شراؤها بواسطة رأس المال مقابل النقود)، والسلع الاستهلاكية (التي يتم شراؤها بواسطة العمال من أجورهم) هناك دائرة أخرى للإنتاج يجب وضعها، مختلفة من تلك التي تخص رأس المال، بالرغم من أن هنالك علاقة تجمعهما. وهذه الدورة كما يلي:

$$M - Lp - P - Ac - M$$

النقود (M) في يد العامل/ة، يتم مبادلتهما لشراء سلع استهلاكية (Ac) والتي يتم استهلاكها في عملية مشابهة لعملية الإنتاج (P). ولكن ما ينتج الآن في عملية الإنتاج هذه هو سلعة فريدة - قوة عمل العامل (Lp) والتي بمجرد إنتاجها (أو إعادة إنتاجها) يتم بيعها للرأسمالي في مقابل الأجور (M).

ويتم إنتاج قوة العمل خارج الدائرة المباشرة لرأس المال ولكنها تظل جزءاً أساسياً وجوهرياً لاكتمالها. داخل دائرة رأس المال، تمثل قوة العمل جزءاً من وسائل الإنتاج لإعادة إنتاج رأس المال، أو تثمينه. ولكن داخل دائرة العمل المأجور، يستهلك العامل السلع بوصفها قيم استعمالية (طعام، ملابس، مسكن، تعليم) من أجل إعادة إنتاج نفسه. الدائرة الثانية تكون بمثابة عملية لإنتاج الذات بالنسبة للعامل أو عملية للتحويل والتطور الذاتي.

دائرة الإنتاج الثانية تتضمن داخلها نشاطاً هادفاً، تحت توجيه العمال أنفسهم. الغرض من هذه العملية، هو ليس تثمين رأس المال، ولكن التطور والتنمية الذاتية للعامل. الاحتياجات المضمنة تاريخياً للعامل، والتي هي نفسها تتغير، وتزداد مع نمو رأس المال، تعطي الدافع لعملية العمل هذه. وسائل الإنتاج لهذه الدائرة هي القيم الاستعمالية المتعددة التي تحتاجها الطبقة العاملة في سبيل تطورها. وهي أكثر من مجرد وسائل لإعادة الإنتاج الحيوي البيولوجي ولكنها أيضاً "احتياجات اجتماعية":

المشاركة في متع وأنشطة غالياً ربما حتى ثقافية، وتلبية رغباته واهتماماته الخاصة، الاشتراكات في الصحف، حضور المحاضرات العامة، تعليم أطفاله، تطوير ذوقه الخ.. مساهمته الوحيدة في الحضارة والتي تميزه عن الرقيق/العبيد (والتي يمكن تحقيقها اقتصادياً فقط عبر توسيع فضاء متعته في الأوقات التي يكون فيها العمل جيداً... [28]

أن تستطيع الطبقة العاملة الوصول إلى مثل هذه السلع الاجتماعية، إلى أي حد يمكنها ذلك، هو أمر يعتمد ليس فقط على وجود مثل تلك السلع والخدمات في المجتمع ولكنه أيضاً يعتمد على الصراع بين رأس المال والعمال حول فائض القيمة (التي تعيد إنتاج رأس المال) وسلة السلع (التي تعيد إنتاج العامل). في جانب يستهلك العامل القيم الاستعمالية لتجديد قوة عمل جديدة.

ولكن في الجانب الآخر، إعادة إنتاج قوة العمل أيضاً تفترض مسبقاً، ما يوضحه ليبويتز بوعي، الهدف المثالي للعامل:



الاتجاه الثاني للعامل باعتباره عملية عمل هو أن النشاط الذي ينطوي عليه هذا العمل هو "نشاط هادف". بعبارة أخرى، هنالك هدف متصور مسبقاً، هدف موجود بصورة مثالية، قبل العملية نفسها... (وهذا الهدف) هو مفهوم العامل عن الذات - كما يتم تحديدها داخل المجتمع... ذلك الهدف المتصور مسبقاً للإنتاج هو ما يصفه ماركس بـ "حاجة العامل نفسه للتطور والتنمية". [29] ولكن، المواد الضرورية لإنتاج العامل في صورة حاجاته وأهدافه الذاتية - سواء أن كانت طعام، سكن، "وقت للتعليم، للتطور الفكري"، أو "التصرف الحرفي قواه أو قواها الذهنية والبدنية" - لا يمكن أن يتحقق داخل عملية الإنتاج الرأسمالي، ذلك لأن العملية بأكملها موجودة لتثمين رأس المال وليس للتطور الاجتماعي للعامل. لذلك، وبسبب طبيعة العملية، هو دائماً ما يعاد إنتاجه مسبقاً بوصفها تفتقر لما تحتاجه، وبالتالي تبني داخل نسيج العمل المأجور كشكل، في الصراع من أجل أجور أعلى: الصراع الطبقي. وهنا، أخيراً، نصل إلى التداعيات الاستراتيجية لنظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي، أو لماذا يُعد الإدراك المتكامل للرأسمالية ضرورياً في معاركنا الفعلية ضد رأس المال.

إطار إعادة الإنتاج الاجتماعي كاستراتيجية

الدرجة الحقيقية للربح، يقول لنا ماركس، "تحدد فقط عبر الصراع المستمر بين رأس المال والعمل، ينحو الرأسمالي بصورة ثابتة تجاه تقليل الأجور إلى حدها المادي الأدنى، وزيادة يوم العمل إلى حدها المادي الأقصى، بينما الإنسان العامل يضغط في الاتجاه المعاكس". يحل هذا الصراع نفسه متحولاً إلى مسألة متعلقة بالقدرات الخاصة بالطرفين المتصارعين. [30]

نلاحظ أن ماركس، في الوقت الذي يوضح في المنطق الداخلي للنظام، لا يتحدث عن الرأسماليين الأفراد وأماكن العمل التي يديرونها، ولكنه يتحدث عن رأس المال بصفة عامة. في الحقيقة، ماركس واضح في أنه بالرغم من أن النظام يبدو لنا كتجميع من "رؤوس أموال عديدة" إلا أن "رأس المال بصورة عامة" هو بطل الرواية ورؤوس الأموال العديدة تتشكل في نهاية الأمر بالمحددات المتأصلة لـ "رأس المال

بصفة عامة“. فإذا طبقنا ما أدعوه بمنهج نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي للعمل على مسألة صراع أماكن العمل، يمكننا الآن أن نحصل على عدد من المعطيات:

1 . أن رؤوس الأموال الفردية، في منافسة مع بعضها البعض، ستحاول زيادة فائض القيمة من العامل.

2 . أن العامل/ة سيشد في الاتجاه المضاد لزيادة الزمن (الكمية) والأجور، والفوائد (جودة الحياة) التي يمكنه/ها الحصول عليها لتطورها الاجتماعي. في أغلب الأحيان، يأخذ هذا الأمر شكل الصراع من أجل أسبوع عمل أقصر، أو أجور أعلى وشروط عمل أفضل في أماكن العمل.

ما هو الوضع المثالي بالنسبة للعامل/ة؟ أن ي/تشدد إلى أقصى حد في الاتجاه المضاد والقضاء تماماً على فائض القيمة، بمعنى أن ي/تعمل فقط الساعات الضرورية لها لإعادة إنتاج عيشها الكافي، وما يتبقى من الوقت هو وقته/ا الخاص لي/تفعل فيه ما ي/تشاء. وهذا الحل مستحيل، حينها سيتوقف رأس المال عن كونه رأس مال. الصراع من أجل أجور أعلى، وفوائد الخ في مكان عمل، ضد صاحب عمل، أو حتى في سلسلة من أماكن العمل وضد مجموعة محددة من أصحاب العمل، هو فقط جزء من الصراع المحوري لرأس المال بؤرة عامة. يمكن للعامل/ة حتى أن "يترك" صاحب العمل الفرد، ولكنه لا يمكن أن يختار الخروج من النظام بأكمله (في الوقت الذي لا يزال فيه النظام موجوداً صامداً):

قد يستطيع العامل/ة أن ت/يترك الرأسمالي الذي باع له نفسه، في أي وقت ت/يختار، والرأسمالي يستغنى عن خدمات العامل/ة في أي وقت يرى فيه أنه ليس مفيداً، أو ليس مفيداً بالقدر المطلوب. ولكن لا ت/يستطيع العامل/ة، الذي مصدر دخله الوحيد هو بيعه قوة عمله، لا يستطيع أن يترك كل طبقة المشتريين أي الطبقة الرأسمالية، إلا إذا تخلص عن وجوده نفسه. فهو ليس فقط ملك لهذا الرأسمالي أو ذاك ولكنه ملك للطبقة الرأسمالية، وعليه فقط أن يجد رجله، أي أن يجد مشترياً مناسباً من هذه الطبقة الرأسمالية. [31]

معظم النقابات العمالية، حتى تلك التي تعتبر الأكثر نضالاً، هي مُجهزة بصورة



نموذجية للنضال ضد أصحاب الأعمال الأفراد أو مجموعة من أصحاب الأعمال، والتي بعبارات ماركس تأخذ شكل "رؤوس أموال عديدة". النقابات العمالية أهملت مهمة مواجهة "رأس المال بصورة عامة" وهنالك سبب وجيه جداً لماذا الأمر كذلك. وكما يوضح ليبوفيتز، فإن قوة رأس المال "كمالك لمنتجات العمل هو مطلق ومحير في الوقت ذاته" - وهذا ما يرسخ دعائم قدرته على شراء قوة العمل وإخضاعها لإرادته في عملية الإنتاج.

فإذا كان العامل يريد أن يتجاوز الصراع الجزئي من أجل ظروف عمل أفضل ويوجه كل العمل الاجتماعي نحو إنتاج قيم استعمالية فقط من أجل التنمية الاجتماعية والفردية، فإن هذه القوة الأساسية لرأس المال ككل هي التي يجب مواجهتها. ولكن قوة رأس المال في حلبة الصراع هذه مختلفة نوعياً/كيفياً من صراعات أماكن العمل: "ليس هنالك مساحة مباشرة للمواجهة بين مجموعة محددة من الرأسماليين ومجموعة محددة من العاملين بأجر في هذا المجال مماثل لما يظهر تلقائياً في سوق العمل ومكان العمل... (بدلاً عن ذلك) تظهر قوة رأس المال كمالك لمنتجات العمل في صورة اعتماد العمل المأجور على رأس المال ككل".

[32]

باعتبار أن الطريقتين اللذين يتم عبرهما زيادة فائض القيمة: الاول بالزيادة المطلقة ليوم العمل، والآخر باستقطاع الاجور أو تخفيض تكلفة المعيشة وبالتالي تخفيض وقت العمل الضروري.

في حين أن ماركس واضح بشأن أن الفائض المطلق والنسبي هما مفهومان متصلان، إلا أنه من الواضح أن بعض الاتجاهات لعملية الإدراك تلك (مجهودات صاحب العمل لتقليل الأجور، لوهلة) يتم مواجهتها بسهولة في مكان العمل أكثر من أي مكان آخر.

دعونا نأخذ مثالا تاريخياً لكيف يمكن للنظام بصفته الكلية في بعض الأحيان أن يزيد فائض القيمة النسبي عبر تقليل تكلفة المعيشة للطبقة العاملة بشكل كامل. خلال القرن الثامن عشر وضع قطاع من الطبقة العاملة في بريطانيا تحت نظام

غذائي من البطاطا، كخيار غذائي أرخص من حبوب القمح، بحيث تم إنقاص تكلفة إطعام العمال وبالتالي تخفيض تكلفة العمل بصورتها الكاملة. أحد أفضل وبلا شك أحد أكثر مؤرخي حياة الطبقة العاملة شاعرية، إي بي طومسون، وصف هذا الأمر، "الحرب الطبقيّة حول النظام الغذائي المنتظم" التي شنت على الطبقة العاملة الإنجليزية على مدار 50 عاماً. ما هي الأشكال الملموسة التي اتخذتها هذه الحرب الطبقيّة؟ في الوقت الذي يقود فيه ترخيص تقليل تكلفة العمل يزيد من فائض القيمة في نقطة الإنتاج وبالتالي يستفيد منها أصحاب العمل في أماكن العمل، إلا أن حدوث تخفيض تكلفة العمل لم يكن فقط في أماكن العمل، أو على أيدي أصحاب/ات العمل. يقدم لنا تومسون رواية مؤثرة عن كيف سعى "ملاك الأرض، المزارعين/ات، القساوسة، المصنعين، وحتى الحكومة نفسها سعت لأجل زحزحة العمال/ات من شكل النظام الغذائي المعتمد على حبوب القمح واجبارهم على ذلك المعتمد على البطاطس".^[33] ثم فرضت الطبقة الحاكمة، كطبقة، زيادة مساحة زراعة البطاطس على حساب مساحة زراعة القمح. مما دفع المؤرخ ريدكليف سلمان إلى الادعاء بحق بأن "استخدام البطاطس...مكّن، في الواقع، العمال/ات من البقاء على قيد الحياة بأدنى حد ممكن للأجور".^[34] وعلى نحو مشابه، أوضحت ساندر هالبرين كيف كان الاستثمار البريطاني في الخارج في أواخر القرن التاسع عشر يتحكم في المستعمرات، خطوط سككها الحديدية، موانئها، وبناء سفنها للحبوب من منطقة البلطيق وأمريكا الشمالية، "أدى ذلك إلى تدفق عكسي لكميات كبيرة من المواد الخام والمواد الغذائية الرخيصة التي لم تنافس الزراعة الإنجليزية المحلية، مما أدى إلى انخفاض أجور الطبقة العاملة المحلية".^[35]

إن النقابات العمالية، حتى أفضلها، بطبيعتها تكافح ضد رؤوس أموال محددة وخاصة. ولكن الأمثلة المذكورة أعلاه تظهر الحاجة إلى مواجهة رأس المال في مجمله. ويخلص ليبوفيتز بدقة إلى أن، "في غياب مثل هذه المعارضة الشاملة، تقاوم النقابات العمالية التأثيرات داخل سوق العمل ومكان العمل، لكنها لا تكافح أسباب التأثيرات".^[36]



أشار ماركس لرفاقه في الأممية الأولى لهذا التنبيه بالتحديد في صراعات ونضالات النقابات العمالية. التي كما أوضح ماركس " كانت شديدة التركيز بشكل حصري على الصراعات المحلية والآنية مع رأس المال " ولم تفهم بعد بصورة كافية طبيعة قوتها ومقدرتها على اتخاذ فعل ضد نظام الأجور العبودي نفسه. ما الذي، وفقاً لماركس، كان يُدلل على محدوديتها وضيق أفقها؟ ذلك " أنها حافظت على مسافة بعيدة جداً عن الحركات الاجتماعية و السياسية العامة ". وكانت نصيحة ماركس لهم هي تجاوز هذه المحدودية وضيق الأفق والذهاب إلى ما هو أبعد من النضال الاقتصادي المحض من أجل الأجور:

يتعين عليهم الآن أن يتعلموا كيف يتصرفون بصورة واعية كمراكز تنظيمية للطبقة العاملة من أجل المصلحة العامة المتمثلة في تحريرها الكامل. ويجب عليهم مساندة كل حركة اجتماعية وسياسية تتجه في هذا الاتجاه. يعتبرون أنفسهم ويتصرفون كأبطال/ات وممثلين/ات للطبقة العاملة بأكملها، لا يمكنهم أن يفشلوا في تجنيد الرجال والنساء غير المنتمين/ات إلى المجتمع في صفوفهم. يجب عليهم أن يهتموا بعناية بمصالح أصحاب/ات المهن الأقل أجراً، مثل العمال/ات الزراعيين، الذين أصبحوا عاجزين/ات (في النص الفرنسي: "غير قادر/ات على المقاومة المنظمة") بسبب الظروف الاستثنائية. يتعين عليهم إقناع العالم أجمع (في النص الفرنسي والألماني تُقرأ: " إقناع الجماهير العريضة من العمال ") أن جهودهم، بعيداً عن كونها ضيقة - وأنانية، تهدف إلى تحرير الملايين من المحرومين. [37]

فإذا أخذنا زمام المبادرة من ماركس نفسه، فمن غير الواضح تماماً لماذا يجب أن نعتبر فقط أن الصراع الاقتصادي من أجل الأجور والمزايا في مكان العمل هو النضال الطبقي الوحيد. كل حركة اجتماعية سياسية "تتجه" نحو تحقيق مكاسب للطبقة العاملة ككل، أو تمثل تحدياً لسلطة رأس المال ككل، يجب أن نعتبرها جانباً من جوانب الصراع الطبقي. ومن الجدير بالملاحظة أن إحدى أعظم مآسي تدمير قوة الطبقة العاملة وحل المجتمعات الحية البروليتارية في السنوات الأربعين الماضية

كانت فقدان هذه الرؤية في الممارسة العملية حول الكلية الاجتماعية لإنتاج القيمة وإعادة إنتاج قوة العمل.

في أي لحظة معينة من التاريخ، قد تكون الطبقة العاملة قادرة أو غير قادرة على النضال من أجل الحصول على أجور أعلى في نقطة الإنتاج. قد لا توجد نقابات عمالية أو قد تكون ضعيفة وفاسدة. ولكن مع تغير العناصر في سلة السلع (انخفاض أو ارتفاع جودة وكمية السلع الاجتماعية)، تصبح الطبقة مدركة تمام الإدراك لمثل هذه التغيرات في حياتها ككل، وقد تنشأ هذه المعارك بعيداً عن نقطة الإنتاج، ولكنها مع ذلك تعكس احتياجات وضرورات الطبقة. وبعبارة أخرى، حيث لا يمكن النضال من أجل زيادة الأجور، فقد تندلع أيضاً أنواع مختلفة من النضالات حول دائرة إعادة الإنتاج الاجتماعي. فهل من المستغرب إذن أنه في عصر الليبرالية الجديدة، حيث تكون النقابات العمالية التي تتحرك في نقطة الإنتاج (من أجل الأجور) ضعيفة أو غير موجودة في أجزاء كبيرة من العالم، لدينا حركات اجتماعية صاعدة حول قضايا ظروف المعيشة، من النضال من أجل المياه في كوتشابامبا وإيرلندا، وقضايا إخلاء الأراضي في الهند والنضال من أجل الإسكان العادل في المملكة المتحدة وأماكن أخرى؟ ربما يلخص المحتجون المناهضون للتقشف في البرتغال هذا النمط على أفضل وجه: "troika a lixe se Que! vidas nossas as queremos!" ("اللعنة على الترويكا! نريد حياتنا!").

الطبقة العاملة: التضامن و"الاختلاف"

يتعين علينا أن نُعيد النظر في رؤيتنا المفاهيمية للطبقة العاملة، ولست أقترح هنا تقديم حساب ملموس لمن يشكل الطبقة العاملة العالمية، رغم أن هذا قد يشكل تمريناً مهماً. وبدلاً من ذلك، انطلاقاً من مناقشتنا السابقة حول الحاجة إلى إعادة تصور أكثر اكتمالاً لـ "الاقتصاد" و"الإنتاج"، أقترح هنا ثلاثة أشياء: (أ) إعادة صياغة نظرية للطبقة العاملة كموضوع ثوري؛ (ب) فهم أوسع للطبقة العاملة من أولئك الذين يعملون كعمال/ات مأجورين في أي لحظة معينة؛ و(ج) إعادة



النظر في الصراع الطبقي بحيث يعني أكثر من الصراع على الأجور وظروف العمل. إن الفرضية التي تقوم عليها هذه المراجعة هي فهم خاص للمادية التاريخية. يذكرنا ماركس بأن "الشكل الاقتصادي المحدد، الذي يتم فيه ضخ فائض العمل غير المدفوع الأجر من المنتجين المباشرين، يحدد العلاقة بين الحكام والمحكومين، لأنه ينمو مباشرة من الإنتاج نفسه، ويتفاعل بدوره معه كعنصر حاسم". [38] في ظل الرأسمالية، يشكل العمل المأجور الشكل العام الذي يستولي من خلاله الحكام على المنتجين/ات المباشرين/ات. وعلى المستوى المجرد، لا يبالي رأس المال بعرق أو جنس أو قدرات المنتجين المباشرين طالما أن قوة عملهم قادرة على تحريك عملية التراكم. ولكن علاقات الإنتاج، كما رأينا في القسم السابق، هي في الواقع سلسلة من العلاقات الإجتماعية القائمة، التي تشكلت بفعل التاريخ الماضي والمؤسسات الحالية وأشكال الدولة. والعلاقات الاجتماعية خارج العمل المأجور ليست عرضية بالنسبة له، بل تتخذ شكلاً تاريخياً محدداً استجابةً له. على سبيل المثال، الطبيعة الجنسانية لإعادة إنتاج قوة العمل لديها دوافع مشروطة لاستخراج فائض القيمة. وعلى نحو مماثل، فإن الشكل المغايري الجنس للوحدة الأسرية مدعوم باحتياجات رأس المال لاستبدال قوة العمل بأجيال.

إن مسألة "الاختلاف" داخل الطبقة العاملة مهمة في هذا الصدد. وكما ذكرنا من قبل، يشير ماركس إلى أقسام "منتجة" مختلفة من الطبقة العاملة في مناقشته للعامل/ة الإيرلندي/ة، حيث يتم "إنتاج" العامل/ة الإنجليزي/ة مع إمكانية الوصول إلى سلة أفضل من السلع، واحتياجاته/ها معدلة وفقاً لهذا المستوى الأعلى، في حين يظل العامل/ة الإيرلندي/ة عند مستوى وحشي من الوجود مع "الحد الأدنى الأكثر حيوانية من الاحتياجات". من الواضح أن ماركس لم يعتقد أن قيمة قوة عمل العامل/ة الإيرلندي/ة كانت ثابتة تظل أقل من قيمة نظيرها/تها الإنجليزي/ة بسبب العرق. بدلاً من ذلك كانت نتيجة للصراع الطبقي، أو غيابها، وكان العامل/ة الإنجليزي/ة هو الذي بحاجة لفهم القواسم المشتركة لمصلحته الطبقيّة مع الإيرلنديين ضد رأس المال ككل.

إن دمج الصراع الطبقي كعنصر حاسم يحدد مدى ونوعية إعادة إنتاج العمال/ات اجتماعيا يمكّننا من فهم أهمية المفهوم الماركسي لـ "الاختلاف" داخل الطبقة. إن الاعتراف بأنه في أي لحظة تاريخية معينة قد يتم إنتاج الطبقة العاملة بشكل مختلف (بأجور متفاوتة وإمكانية وصول مختلفة لوسائل إعادة الإنتاج الاجتماعي) هو أكثر من مجرد بيان حقيقة تجريبية. من خلال إظهار كيف تساهم العلاقات الاجتماعية الملموسة وتواريخ النضال في "إعادة إنتاج" قوة العمل، يشير هذا الإطار في الواقع إلى خيوط التضامن الطبقي التي يجب صياغتها، في بعض الأحيان داخل مكان العمل وأحياناً خارجه، من أجل زيادة "حصة الحضارة" لجميع العمال/ات.

في كتاباته عن بريطانيا في أوائل الثمانينيات، عندما كانت الطبقة العاملة تتعرض للوحشية الجسدية على يد التاتشيرية والهجوم النظري من قبل مجموعة من النظريات الليبرالية، كان ريموند ويليامز يدرك جيداً مخاطر الثنائية الزائفة بين "الصراعات الطبقيّة" و"الحركات الاجتماعية الجديدة":

لقد بدأت كل الحركات الاجتماعية المهمة في الثلاثين سنة الماضية خارج مصالح ومؤسسات الطبقة المنظمة. فحركة السلام، وحركة البيئة، وحركة المرأة، ووكالات حقوق الإنسان، والحملات ضد الفقر والتشرد... كلها تتسم بهذه الصفة، وهي أنها نشأت من احتياجات وتصورات لم يكن لدى المنظمات القائمة على المصالح أي مجال أو وقت لها، أو أنها ببساطة فشلت في ملاحظتها. [39]

واليوم، يمكننا أن نضيف إلى القائمة النضالات الأخيرة ضد وحشية الشرطة في الولايات المتحدة.

ولكن في حين أن هذه الصراعات قد تنشأ خارج مكان العمل، أو يمكن فهمها على أنها صراعات من أجل مصالح خارج الطبقة، فإن ويليامز يشير إلى عبثية مثل هذا التوصيف:

إن ما هو سخيّف إذن هو تجاهل أو التقليل من أهمية هذه الحركات باعتبارها "قضايا الطبقة المتوسطة". إن هذه القضايا التي يتم تحديدها ومعالجتها بهذه الطريقة هي



نتيجة للنظام الاجتماعي نفسه. ومن السخف أيضاً أن نتجاهل هذه القضايا باعتبارها غير ذات صلة بالمصالح المركزية للطبقة العاملة. فهي تنتمي بكل المعاني الحقيقية إلى هذه المصالح المركزية. والعمال/ات هم الأكثر تعرضاً للعمليات الصناعية الخطيرة والأضرار البيئية. والنساء العاملات هن الأكثر احتياجاً لحقوق نسائية جديدة. [40] ولكن إذا فشلت المنظمات التي من المفترض أن تدافع عن "الصراع الطبقي"، مثل النقابات العمالية، لأسباب تاريخية، في التمرد، فهذا لا يعني أن "الصراع الطبقي" قد انتهى، أو أن هذه الصراعات "خارج الطبقات". والواقع أن ويليامز يلاحظ بذكاء: "ليس هناك أي من هذه القضايا التي إذا ما اتبعناها حتى النهاية، فإنها لن تفشل في قيادتنا إلى الأنظمة المركزية لنمط الإنتاج الرأسمالي الصناعي و... إلى نظام الطبقات".

إن فهم الطريقة المعقدة ولكن الموحدة التي تتم بها عملية إنتاج السلع وإعادة إنتاج قوة العمل، يساعدنا على فهم كيف يتم تنظيم التخصيص الملموس لإجمالي عمل المجتمع اجتماعياً بطرق جنسانية وعرقية من خلال الدروس التي تعلمها رأس المال من العصور التاريخية السابقة ومن خلال نضاله ضد الطبقة العاملة. وبالتالي، لا يمكن لعملية التراكم في الواقع أن تكون غير مبالية بالفئات الاجتماعية للعرق أو الجنس أو النوع، بل تسعى إلى تنظيم وتشكيل تلك الفئات التي تعمل بدورها على الشكل المحدد لاستخراج فائض العمل. تملأ علاقة العمل المأجور مساحات الحياة اليومية غير المأجورة.

"إن تطور قوى الطبقة العاملة يعطل رأس المال نفسه"

إذا كانت إعادة الإنتاج الاجتماعي لقوة العمل تحظى بالمركزية النظرية التي نقترح أن تحظى بها، فما مدى فائدة ذلك لمقترحنا الثاني - إعادة التفكير في الطبقة العاملة؟ تسلط نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي الضوء على العلاقات الاجتماعية والمسارات التي تشارك في إعادة إنتاج قوة العمل، وبالتالي توسيع رؤيتنا حول كيفية التعامل مع مفهوم الطبقة العاملة.

إن هذا الإطار يوضح لنا لماذا لا ينبغي لنا أن نكتفي بالفهم المحدود للطبقة باعتبارها مجرد أولئك الذين يعملون حالياً في ديناميكية رأس المال مقابل العمل المأجور.

إن القيام بذلك من شأنه أن يُحد من رؤيتنا لقوة الطبقة وتحديدنا للفاعلين/ات المحتملين فيما يتعلق بالتضامن الطبقي.

إن "العامل/ة المأجور/ة" ربما يكون التعريف الصحيح لأولئك الذين يعملون حالياً مقابل أجر، ولكن هذه الرؤية هي مرة أخرى رؤية "سكرتير النقابة". إن الطبقة العاملة، بالنسبة للماركسي/ة الثوري/ة، يجب أن يُنظر إليها باعتبارها كل فرد في الطبقة المنتجة الذي شارك طيلة حياته في عملية إعادة إنتاج المجتمع. بغض النظر عما إذا كان هذا العمل قد تم دفعه من رأس المال أو ظل بلا أجر- وتجمع هذه الرؤية التكاملية للطبقة العاملة اللاتينية المؤقتة في الفنادق في لوس أنجلوس، والأم العاملة المرنة من إنديانا التي تحتاج إلى البقاء في المنزل بسبب تكاليف رعاية الأطفال المرتفعة، والمعلم/ة الأميركيين من أصل أفريقي الذي يعمل/تعمل بدوام كامل في المدرسة من شيكاغو، والرجل والمرأة البيض العاطلين عن العمل والعامل/ة السابق/ة في اتحاد عمال السيارات من ديترويت. ولكنهم/ن يجتمعون معاً ليس في منافسة مع بعضهم البعض، بل إن هذه الرؤية للطبقة العاملة لا تزال من منظور السوق، ولكن في إطار التضامن. والتنظيم الاستراتيجي على أساس هذه الرؤية من شأنه أن يعيد تقديم فكرة مفادها أن إصابة المعلم/ة في شيكاغو هي في الواقع إصابة لجميع الآخرين.

عندما نستعيد الشهور بالشمولية الاجتماعية للطبقة، نبدأ على الفور بإعادة صياغة الساحة للصراع الطبقي

ما هو شكل الصراع الطبقي أحادي الجانب الذي خاضته الطبقة الحاكمة العالمية خلال العقود الأربعة الماضية من الليبرالية الجديدة؟ من الأهمية بمكان أن نفهم أن هناك هجوماً مزدوجاً من جانب رأس المال على العمالة العالمية في محاولة لإعادة هيكلة الإنتاج في أماكن العمل والعمليات الاجتماعية لإعادة إنتاج قوة العمل في المنازل والمجتمعات ومنافذ الحياة اليومية. وفي مكان العمل، اتخذ الهجوم في المقام الأول شكل كسر ظهر قوة النقابات.



وكما زعمت في مكان آخر، [41] بُني الصرح النيوليبرالي على ظهر سلسلة من الهزائم التي مُنيت بها الطبقة العاملة العالمية، وكانت الأمثلة الأكثر إثارة للإعجاب هي هزائم مراقبي الحركة الجوية في الولايات المتحدة (1981)، وعمال/ات المطاحن في الهند (1982)، وعمال المناجم في المملكة المتحدة (1984-1985).

وإذا كان هجوم الطبقة الحاكمة في مكان العمل، أو على العمالة المنتجة، قد اتخذ شكل معاداة النقابات العمالية العنيفة، فإنه بالتأكيد لم ينته عند هذا الحد. وخارج مكان العمل، كان الهجوم على العمالة الإنجابية شرساً بنفس القدر. وبالنسبة لدول معينة، يمكن القول أن هذا الخط الثاني من الهجوم كان أعظم. ففي حالة الولايات المتحدة، أظهر العديد من الباحثين من ديفيد ماكنالي وأنور شيخ وكيم مودي كيف أدى الانحدار المطلق في معيشة الطبقة العاملة ومستويات عملها إلى بناء التوسع الرأسمالي في ثمانينيات القرن العشرين. وتعرضت مجالات رئيسية من إعادة الإنتاج الاجتماعي للهجوم من خلال زيادة خصخصة الخدمات الاجتماعية وتقليص البرامج الفيدرالية المهمة مثل المساعدات المقدمة للأطفال/ات المُعالين/ات والمساعدات المؤقتة للأسر المحتاجة، والتأمين ضد البطالة، والضمان الاجتماعي. وفي الجنوب العالمي، اتخذ هذا الهجوم شكل قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برفع أسعار الواردات بالقوة - وكان الجزء الأكبر منها في هذه البلدان عبارة عن حبوب غذائية ووقود وأدوية.

كانت هذه حرباً طبقية مفتوحة شُنت استراتيجياً على الطبقة العاملة بأكملها، وليس فقط على أعضائها المأجورين، وأصبحت فعّالة للغاية على وجه التحديد لأنها امتدت إلى ما هو أبعد من حدود مكان العمل. ومن خلال خصخصة الموارد التي كانت خاضعة للملكية العامة سابقاً بشكل منهجي، وخفض جودة الخدمات، كان رأس المال يهدف إلى جعل عمل إعادة بعث الحياة بشكل يومي أكثر هشاشة وخطورة في حين يُفرغ في الوقت نفسه المسؤولية الكاملة وخطاب إعادة الإنتاج على الأسر الفردية. حيث نجحت عمليات تدهور عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي بشكل أكثر فعالية في السياقات الاجتماعية حيث يمكن لرأس المال الاعتماد

على ممارسات وخطابات القمع أو إعادة إنشائها أو إعادة تنشيطها. من الدعوات العنصرية الصاخبة ضد "ملكة الرفاهية"، وأشكال جديدة من إضفاء الطابع الجنسي على الأجساد التي قللت من الخيارات الجنسية، إلى الإسلاموفوبيا المتزايدة، وجدت الليبرالية الجديدة طرقاً إبداعية متزايدة لإلحاق الأذى بالطبقة العاملة. لقد دمرت ثقة الطبقة، وتآكلت ثقافات التضامن الراسخة سابقاً، والأهم من ذلك أنها نجحت في محو شعور أساسي بالاستمرارية والذاكرة الطباقية في مجتمعات معينة.

مساحات التمرد: مواجهة رأس المال خارج أرض المصنع

لقد أوضح أحد زعماء احتلال أحد المصانع في الهند مؤخراً لمراسل صحفي اقتصادي مصدوماً: "إن القوة التفاوضية التي يتمتع بها العمال/ات هي الأعلى في المصنع ولكن لا أحد يستمع إليك عندما تصل إلى ميدان جانتار مانتار [الميدان التقليدي الذي يشهد جميع الاحتجاجات السياسية في العاصمة الهندية دلهي]". إن التمييز التجريبي الذي يتسم به هذا العامل/ة المتمرد/ة غالباً ما يكون بمثابة المنطق السياسي والاقتصادي السليم الذي تتبناه الماركسية الثورية فيما يتصل بعلاقات رأس المال والعمل.

والواقع أن القراءة "المهيمنة" لماركس تحدد الإمكانيات المتاحة للطبقة العاملة للمشاركة السياسية النقدية في التعامل مع رأس المال في المقام الأول عند نقطة الإنتاج، حيث تكون قدرة العمال/ات على التأثير على الأرباح في أوجها. حتى الآن، كانت هذه المقالة قراءة غير بديهية للأهمية النظرية لفئة "الإنتاج"، لذا يتعين علينا الآن أن ننظر في الأهمية الاستراتيجية لمكان العمل باعتباره مساحة تنظيمية محورية. إن الدراسات الحديثة حول الجنوب العالمي، على سبيل المثال "خطوط الكولي" في الهند أو "نظام العمل في المساكن" في الصين، تبرز بشكل تحليلي لا الأماكن التي تعمل فيها الطبقة العاملة فحسب، بل وأيضاً الأماكن التي تنام فيها الطبقة العاملة، وتلعب، وتذهب إلى المدرسة - أو بعبارة أخرى تعيش حياة حسية كاملة خارج مكان العمل. ما الدور الذي تلعبه مثل هذه الأماكن في التنظيم ضد رأس المال؟ والأهم من ذلك، هل لم تعد النضالات في نقاط الإنتاج



ذات أهمية استراتيجية بعد الآن؟

إن الخطوط العريضة للصراع الطبقي (أو ما يفهم تقليدياً على هذا النحو) واضحة للغاية في مكان العمل. فالعامل/ة ت/يشعر بهيمنة رأس المال على أساس يومي، وت/يفهم قوته/ا النهائية على حياته/ا، ووقته/ا، وفرص حياته/ا، بل وعلى قدرته/ا على الوجود ورسم أي مستقبل. وبالتالي فإن الصراعات في مكان العمل لها ميزتان لا يمكن تعويضهما. الأولى، أن لها أهدافاً وغايات واضحة. والثانية، أن العمال/ات يتركزون في تلك النقاط في دورة الإنتاج الخاصة برأس المال ولديهم القوة الجماعية لإغلاق أجزاء معينة من العملية. وهذا هو بالضبط السبب الذي جعل ماركس يطلق على النقابات العمالية "مراكز تنظيم الطبقة العاملة". [42] وهذا هو السبب أيضاً في أن الهجوم الأول لرأس المال يكون دائماً على أقسام منظمة من الطبقة من أجل كسر هذه القوة. ولكن دعونا نعيد النظر في الأهمية النظرية للنضال خارج أماكن العمل، مثل النضال من أجل هواء أنظف، ومدارس أفضل، وضد خصخصة المياه، وضد تغير المناخ، أو من أجل سياسات إسكان أكثر عدالة. وأعتقد أن هذه النضالات تعكس الاحتياجات الاجتماعية للطبقة العاملة التي تشكل ضرورة أساسية لإعادة إنتاجها اجتماعياً. وهي أيضاً جهد من جانب الطبقة للمطالبة بـ "حصتها من الحضارة". وفي هذا أيضاً، فهي نضالات طبقية.

لقد خلفت النيوليبرالية وراءها المباني المهجورة ومحلات الرهن والشرفات الفارغة. وفي الجنوب العالمي خلقت النيوليبرالية أحياء فقيرة شاسعة كأرض خصبة للعنف والفقر. [43] وبالتالي فإن مطالبة هذه المجتمعات بتوسيع "مجال المتعة" الخاص بها هي مطلب طبقي حيوي. طرح ماركس وإنجلز، في كتابتهما في عام 1850، فكرة مفادها أن العمال/ات يجب أن "يجعلوا من كل مجتمع النقطة المركزية ونواة لجمعية العمال/ات حيث سيتم مناقشة موقف ومصالح البروليتاريا بشكل مستقل عن المصالح البرجوازية". [44] لقد حان دورنا الآن لأن نعمل على استعادة هذا الفهم المتكامل للرأسمالية إلى أجهزتنا وممارساتنا الاحتجاجية. فإذا ظل المشروع الاشتراكي قائماً على تفكيك العمل المأجور، فسوف نفشل في هذا

المشروع ما لم نفهم أن العلاقة بين العمل المأجور ورأس المال مستدامة في كل أشكال الطرق غير المأجورة وفي كل أشكال المساحات الاجتماعية - وليس فقط في العمل.

عندما ذهب عمال صناعة السيارات المتحدون لتنظيم نقابة في مصنع فولكس فاجن في الجنوب الأمريكي، حافظ قادتهم البيروقراطيون على الفصل الديني بين عملهم النقابي في المصنع والخبرة التي يعيشها العمال في المجتمع. ووقع زعماء النقابة عقداً مع أرباب العمل يتعهدون فيه بعدم التحدث إلى العمال/ات في منازلهم. ولكن هذه المجتمعات لم تشهد قط قوة النقابات، ولم تغن أغاني العمال/ات أو تنظم نزعات في قاعات النقابات. ولم تلعب النقابات دوراً يذكر في النسيج الاجتماعي لحياتهم. وفي مثل هذا المجتمع، الذي دمره رأس المال وفي ظل تشردمه، لا يمكن إعادة بناء الحركة النقابية إلا إذا كان ذلك منطقياً في الجانب الكلي من حياتهم وليس فقط على المستوى القطاعي في العمل وحده. ولنقارن بين هذا التكتيك والتكتيك الذي استخدمه اتحاد المعلمين/ات في شيكاغو لإعادة بناء نقابتهم.

فقد فعلوا ما لم يفعله اتحاد عمال/ات السيارات المتحد، وهو ربط النضالات في مكان العمل باحتياجات المجتمع الأوسع. وعلى مدى سنوات، حملوا راية نقابتهم إلى حي حزين تلو الآخر عندما كانوا على وشك خسارة مدرسة لصالح الخصخصة واحتجوا على إغلاق المدارس. وفي ظل الفقر العنصري العميق في شيكاغو، أحدث نضال نقابة تحاول إنقاذ حق طفلة/ة من الطبقة العاملة في التعليم فرقاً. لذا عندما أضرب هذا الاتحاد نفسه، كان قد أسس بالفعل تاريخاً من العمل والنضال في أماكن خارج مكان العمل، ولهذا السبب رأت الطبقة العاملة الأوسع في شيكاغو الإضراب باعتباره نضالها الخاص، من أجل مستقبل أطفالها وطفلاتها. وعندما امتلأت شوارع المدينة بالمعلمين/ات المضربين/ات الذين يرتدون القمصان الحمراء، قدمت لهم الطبقة العاملة في المدينة تضامنها ودعمها.

إننا نريد أن يملأ ثوار واثارات الطبقة العاملة شوارع المدينة كما فعلوا/ن في شيكاغو أثناء إضراب اتحاد العمال/ات في شيكاغو. ولإعداد نظريتنا وممارساتنا

لتكون جاهزة لمثل هذه الأوقات، يجب أن تكون المحطة الأولى هي إحياء فهم الطبقة، وإنقاذها من عقود من الاختزالية الاقتصادية ونقابات الأعمال. ولا بد من إعادة الاعتراف بالأدوار التأسيسية التي يلعبها العرق أو النوع الاجتماعي أو الإثنيات في الطبقة العاملة، في حين يتم إحياء النضال برؤى أوسع لقوة الطبقة تتجاوز مفاوضات العقود. إن مثل هذا النضال وحده سيكون لديه القدرة على تمزيق "المكمن الخفي" لرأس المال وإعادة السيطرة على قدرتنا الحسية واللمسية والإبداعية على العمل إلى حيث تنتمي حقاً - إلى أنفسنا

من المترجم

النصوص المقتبسة من كتاب رأس المال، تم مراجعتها مع ترجمة د. فالح عبد الجبار (لبنان - بيروت - دار الفارابي - الطبعة الأولى - يناير كانون الثاني - 2013) حسب مقتضى السياق، أما النصوص المقتبسة من الغروندريسة، فتمت مراجعتها مع ترجمة عصام الخفجي (لبنان - بيروت - دار ابن خلدون - الطبعة الأولى 1984).

* يمكن قراءة النسخة الانجليزية لهذا المقال عبر هذا الرابط:

[Magazine Viewpoint - Class Working Global the and Labor of Reproduction Social-Class Skip To Not How](#)

**تبيّن باتشاريا: تدرس التاريخ في جامعة بيردو. يتناول كتابها الأول، "حراس الثقافة: الطبقة، والتعليم، والمثقف الاستعماري في البنغال" (أكسفورد، ٢٠٠٥)، الهوس بالثقافة والتعليم لدى الطبقة المتوسطة. نُشرت أعمالها في دوريات مثل مجلة الدراسات الآسيوية، ومجلة أبحاث جنوب آسيا، ومجلة نيو ليفت ريفيو، وتعمل حالياً على مشروع كتاب بعنوان "تاريخ غريب: الخوف، والخرافات، والعقل في البنغال الاستعمارية".

***راشد عبد الوهاب: صحفي ومترجم من السودان.

[1] الشكر موصول لتشارلز بوست، وكولين باركر، وغاريث ديل، وأندرو رايدر، وبيل ف. مولين لقراءتهم مسودات هذه المقالة وإبداء تعليقاتهم الموسعة. جميع الأخطاء بسببي.

[2] بالطبع، تتبع العديد من المفاهيم الماركسية التأسيسية من هذا الاقتراح وترتبط به. تتداخل مسألة الفصل الظاهري بين الاقتصاد والسياسة، أو الدولة والمجتمع المدني، في مسألة المظهر هذه. لمزيد من التفاصيل، انظر: إلين ميكسينز وود، "فصل" الاقتصادي "عن" السياسي "في الرأسمالية" في كتاب "الديمقراطية ضد الرأسمالية: تجديد المادية التاريخية" (كامبريدج: منشورات جامعة كامبريدج، 1995)؛ وبيرتد. توماس، "اللحظة الغرامشية: الفلسفة والهيمنة والماركسية" (بوسطن: بريل، 2009).

[3] إلين ميكسينز وود، التراجع عن الطبقة: "الاشتراكية الحقيقية" الجديدة (لندن: فيرسو، 1986)، ص 111.

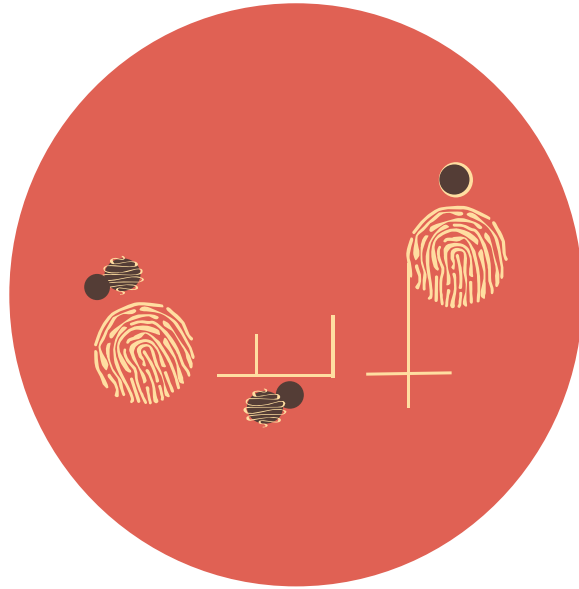
[4] كارل ماركس، رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي، المجلد الأول، ترجمة بن فوكس (نيويورك: دار نشر بنغوين، 1976)، ص 28

[5] ماركس، رأس المال، المجلد 1، 274.

[6] ماركس، رأس المال، المجلد 1، 270.

[7] لم تكن قوة العمل دائماً سلعاً، ولم يكن العمل دائماً عملاً مأجوراً، أي عملاً حراً. لم يكن العبد يبيع قوة عمله لمالكه، كما لا يبيع الثور عمله للمزارع. لقد يبيع العبد، مع قوة عمله، لمالكه مرة واحدة وإلى الأبد. إنه سلعاً يمكن أن تنتقل من يد مالك إلى يد آخر. هو نفسه سلعاً، لكن قوة عمله ليست سلعته. الفن لا يبيع إلا جزءاً من قوة عمله. ليس هو من يتقاضى أجراً من مالك الأرض؛ بل مالك الأرض هو من يتقاضى منه جزية. الفن ملك للأرض، وهو يجلب ثمارها لسيدّها. أما العامل الحر، فيبيع نفسه، وذلك بالتفصيل، إنه يعرض ثمان، وعشر، واثنى عشرة، وخمس عشرة ساعة من حياته في المزداد، يوماً بعد يوم، لمن يدفع أعلى سعر. لمالك المواد الخام والأدوات ووسائل الحياة - أي للرأسمالي، لا ينتمي العامل إلى مالك ولا إلى الأرض، ولكن ثماني،

- وعشر، واثنى عشرة، وخمس عشرة ساعة من حياته اليومية تنتمي إلى من يشتريها. "الأجر والعمل ورأس المال" في أعمال ماركس وإنجلز المجمعة، المجلد 9 (نيويورك: الناشران الدوليون، 1986)، 203. ومع ذلك، فهذه ليست القصة كاملة. لقد أظهر جايروس باناجي بشكل مقنع أن "العمل المأجور"، أي "قوة العمل السلعية، كانت معروفة في ظل أشكال مختلفة من الإنتاج الاجتماعي قبل العصر الرأسمالي". ما ميز الرأسمالية عن جميع أنماط الإنتاج الأخرى هو أن العمل المأجور "بهذا التحديد البسيط باعتباره قوة العمل السلعية، كان الأساس الضروري للرأسمالية كشكل معمم للإنتاج الاجتماعي". [التأكيد مني]. كان الدور المحدد الذي لعبه العمل المأجور في ظل الرأسمالية هو أنه "عمل يضع رأس المال ويخلقه". انظر باناجي، "أنماط الإنتاج في مفهوم مادي للتاريخ" في كتاب "النظرية كناريخ: مقالات حول أنماط الإنتاج والاستغلال" (شيكاغو: دار هاي ماركس للنشر، 2011)، ص 54.
- [8] ماركس، رأس المال، المجلد 1، 272.
- [9] المرجع نفسه، ص 274.
- [10] المرجع نفسه.
- [11] المرجع نفسه، ص 275.
- [12] لمزيد من التفاصيل انظر ليز فوجل، الماركسية وقمع المرأة: نحو نظرية موحدة (شيكاغو، إلينوي: هاي ماركس بوكس، 2014 [1983]).
- [13] "ملخصات نقد الاقتصاد السياسي (مسودة 1858-1857)"، في الأعمال الكاملة لماركس وإنجلز، المجلد 28 (نيويورك: الناشران الدوليون، 1986)، 215.
- [14] هناك أدبيات ونقاشات ثرية حول وضع العمل المنزلي كعمل منتج للقيمة. للاطلاع على حجج مؤيدة للعمل المنزلي كعمل منتج لفائض القيمة، انظر أعمال ناشطات نظريات مثل سلمى جيمس، وماريروزا دالا كوستا، وسيلفيا فيديريتي. على سبيل المثال، انظر: ماريروزا دالا كوستا، "النساء وتخريب المجتمع"، مجلة أمريكا الراديكالية، العدد 6، العدد 1، (يناير-فبراير 1972). نُشر أصلاً باللغة الإيطالية بعنوان "sociale sovversione e Donne"، في كتاب "sociale sovversione e femminile Potere" (بادوفا: مارسيليو، 1972): سلمى جيمس، "عاطلات عن العمل في العالم"، في كتاب "كل العمل بلا أجر"، تحرير ويندي إدموندز وسوزي فليمنج (بريستول: مطبعة فولينغ وول، 1975). بالنسبة للرأي القائل بأن العمل المنزلي لا يُنتج فائض قيمة، والذي أُعيد، انظر بول سميث، "العمل المنزلي ونظرية القيمة عند ماركس" في كتاب "النسوية والمادية: النساء وأنماط الإنتاج"، تحرير أنيت كون وأن ماري وولف (بوسطن: روتليدج وكيجان بول، 1978). مع أنني لا أتفق مع القول بأن العمل المنزلي عمل إنتاجي غير مدفوع الأجر، إلا أنه من المهم التأكيد هنا على أننا مدينون للنسويات اللواتي دافعن عن الأجر مقابل العمل المنزلي في سبعينيات القرن الماضي بدين تحليلي كبير لتنظيرهن مسائل العمل المنزلي في محاولة لسد الثغرة التي واجهها ماركس.
- [15] كارل ماركس، الغروندريسه (لندن: بنجوين كلاسيكس، 1993)، 776 وما بعده.
- [16] ماركس، رأس المال، المجلد 1، 711.
- [17] مايكل أ. ليبوفيتز، ما وراء رأس المال: الاقتصاد السياسي للطبقة العاملة عند ماركس، الطبعة الثانية (باسينجستوك: بالجريف ماكميلان، 2003)، ص 65، التشديد في النص الأصلي.
- [18] ماركس، رأس المال، المجلد 1، 724.
- [19] المرجع نفسه، ص 724.
- [20] كارل ماركس، القيمة، السعر، الريح: خطاب كارل ماركس أمام أول جمعية عمالية دولية (نيويورك: الشركة الدولية، 1969)، الفصل السادس.
- [21] ماركس، رأس المال، المجلد 1، 275.
- [22] ليبوفيتز، 31.
- [23] نظريات القيمة الفائضة، نقلاً عن ليبوفيتز، 32.
- [24] المرجع نفسه، ص 31.
- [25] المرجع نفسه، ص 110.
- [26] المرجع نفسه، ص 127.
- [27] "الأجر والعمل ورأس المال" في الأعمال الكاملة لماركس وإنجلز، المجلد 9 (نيويورك: الناشران الدوليون، 1986)، 216.
- [28] ماركس، الغروندريسه (لندن: بنجوين كلاسيكس، 1993)، 287.
- [29] ليبوفيتز، 69.
- [30] كارل ماركس، الأجر والأسعار والأرباح (بكين: مطبعة اللغات الأجنبية، 1975)، ص 74.
- [31] "الأجر والعمل ورأس المال" في الأعمال الكاملة لماركس وإنجلز، المجلد 9 (نيويورك: الناشران الدوليون، 1986)، ص 203.
- [32] ليبوفيتز، 96.
- [33] إي. بي. تومسون، نشأة الطبقة العاملة الإنجليزية (هارمونزورث: بنغوين، 1963)، ص 347.
- [34] آر. إن. سالامان مقتبس من كتاب تومسون، "تكوين الطبقة العاملة الإنجليزية"، ص 348.
- [35] ساندرا هالبرين، الحرب والتغيير الاجتماعي في أوروبا الحديثة: التحول العظيم في نظرة جديدة (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2004)، ص 91-92.
- [36] ليبوفيتز، 96.
- [37] كارل ماركس، "تعليمات لمنتدى المجلس العام المؤقت. مسائل مختلفة" في محاضر المجلس العام للأمية الأولى، نقلاً عن ليبوفيتز، ص 97.
- [38] كارل ماركس، رأس المال III (موسكو: دار التقدم للنشر، 1971)، 791.
- [39] ريموند ويليامز، نحو عام 2000 (لندن: تشاتو وويندوس، 1983)، 172.
- [40] المرجع نفسه، ص 255.
- [41] تيث باتانشاريا، "تفسير العنف القائم على النوع الاجتماعي في عصر النيولبرالية"، المجلة الاشتراكية الدولية، العدد 91 (شتاء 2014-2013): 25-47.
- [42] كارل ماركس، "النقابات العمالية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها"، في "تعليمات لمنتدى المجلس العام المؤقت: القضايا المختلفة"، رابطة العمال الدولية، 1886. نُشر على الإنترنت عام 1996.
- [43] للحصول على تفاصيل حول الأحياء الفقيرة في المدن والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الهند، انظر مقالتي "ابنة الهند: أحلام الليبرالية الجديدة وكوابيس العنف"، العدد 97 من مجلة الاشتراكية الدولية (صيف 2015): 53-71.
- [44] "خطاب السلطة المركزية إلى الرابطة" في الأعمال الكاملة لماركس وإنجلز، المجلد 10 (نيويورك: الناشران الدوليون، 1986)، 282-283.



مجلة نسوية تصدر بشكل غير دوري

أبريل 2025 الجزء الأول العدد 02

www.faridamagazine.com